

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠٠ / دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر العلن	١٧٥.٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء (دولار)	١٧٥.٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط	خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
	الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء لـ(الاقتصادي) : استقرار العملة المحلية يعزز من القدرة الشرائية للدينار

ثبات سعر الصرف وسيلة لاجم جـمـاح التضخم

□ بغداد/ احمد عبد ربه



محل صيرة للعملات الاجنبية

بالاستقرار السياسي والعمل على تقليص الفوارق الطبقيـة بين فئات المجتمع. واضاف البدري: ان الاقتصاد العراقي يتجه بالوقت الحاضر الى النظام الرأسمالي وهذه البادرة تدل على الوعي الكامل الذي تقوم به السياسة النقدية بالعراق.

وتابع البدري: ان الزيادة الطفيفة على اسعار النفط العالمية بالسوق ساعدت على ثبات العملة المحلية.

بدوره قال الخبير المصرفي فاروق الرمضاني لـ(المدى الاقتصادي) : ان ثبات استقرار العملة المحلية يعني بوجه او باخر استقرار الاقتصاد العراقي في جميع اشكاله، مبينا ان سياسة البنك المركزي المتجهة الى الحفاظ على سعر صرف الدينار بطرح مبالغ الى الجمهور لأغراض الاستيرادات والتحويلات الخارجية بالإضافة الى تأدية متطلبات الخدمات الخارجية التي يحتاجها المواطن بالخصوص المقيمين بالخارج.

واضاف الرمضاني : ان هذا الاستقرار يولد نوعا من الامان والثقة لدى المستثمرين الاجانب الذين يرغبون الاستثمار بالعراق.

ولغت الرمضاني :الى ان ارتفاع اسعار النفط العالمية والاستقرار النسبي لمستوى تقديرات النفط المقررة في الموازنة العامة بالعراق لها دور كبير في ثبات العملة مشيراً الى ان العملة العراقية عملة تضخمية.

وبين الرمضاني : وجوب ايجاد معادلة دقيقة مابين التخفيض التدريجي لسعر شراء العملة الأجنبية، لافتاً الى ضرورة ان يعادل الدولار الامريكي بألف دينار عراقي حتى نستطيع حذف ثلاثة اصفار من العملة.

الى ذلك اعتبر الخبير المالي حكمت جرجيس ثبات استقرار العملة المحلية مساعدا على عدم ارتفاع السلع والبضائع.

وقال الخبير المالي جرجيس لـ(المدى الاقتصادي) : ان ثبات سعر الدينار العراقي قياسا بالعملات الأجنبية الاخرى فائدة يجنيها المواطن العراقي في عدم التأثير على اسعار المنتجات والبضائع مبينا امكانية السيطرة على السياسة النقدية.

واضاف جرجيس :ان هذا الاستقرار في اسعار العملة المحلية من شأنه ان يساعد على جذب التضخم الموجود وامكانية درء المشاكل المترتبة على التضخم.

اي ضعف الانبسية التغيرات العالمية. واضاف الصوري :ان عدم وجود سياسة مالية واضحة المعالم جعل السياسة النقدية تتلافى الضغوط المحلية الناجمة عن النزعة الاستهلاكية وفوضى الاقتصاد الموجودة، لافتاً الى ان هذه الفوضى احدثت زيادة مستمرة بالاسعار والتضخم السعري.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي صبحي البدري لـ(المدى الاقتصادي) : ان ثبات اسعار العملة المحلية يعزز القدرة الشرائية للدينار سواء كان بالداخل والخارج مؤكداً وجوب ضمانات على هذا الثبات كالأمن الاقتصادي المرهون

من جانبه عد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري ثبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى وسيلة مهمة لقياس التغيرات التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام مؤكداً انها من اهداف السياسة النقدية بالعراق.

وقال الصوري لـ (المدى الاقتصادي) : على الرغم من التذبذبات التي تحصل فإن ثبات العملة واستقرارها وقوتها يعكس الثقة المتبناة لاستقرار النقد العراقي داخليا وخارجيا ما يجذب المستثمر الأجنبي الى العراق مبينا ان حسابات المستثمرين سوف تبني على اسس ثابتة فالمشاريع الاستثمارية الأجنبية لا تشهد

تكون بمثابة القوة الاحتكارية داخل الاقتصاد. واكد صالح ان السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في إيقاف التوقعات التضخمية الناجمة عن تأثير العالم الخارجي على العراق مشيراً الى ان ثبات سعر الصرف سوف يساعد

على تقليل ثقل اسعار الصرف او التضخم المستورد كارتفاع المواد الغذائية في العالم. ولغت صالح الى ان العراق يمتلك في الوقت الحاضر احتياطيـات رصينة من العملات الأجنبية والتي تمثل غطاء العملة المحلية مشيراً الى ان التضخم هبط لمرتينين عشر يتين.

الوقت الحاضر على مثلث ذهبي قوامه توافر اعلى احتياطي نقدي في تاريخ العراق يقدر بـ(٥٩ مليار دولار) مؤكداً استقراره لاربع سنوات قادمة مع هبوط التضخم الى المرتبة العشرية الواحدة.

وتابع صالح :ان سعر صرف الدينار يمثل القيمة الخارجية ازاء العالم الخارجي مبينا ان هذا الاستقرار أمر مهم كونه واحداً من ادوات التأثير على التوقعات التضخمية.

وأشار صالح الى وجود مصطلح يسمى بالقوى الهيكلية داخل الاقتصاد يعمل على خلق موجة غليان مستمرة ويدفع الاسعار الى مديات بعيدة

اجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على ان ثبات سعر صرف العملة المحلية وسيلة مهمة الهدف منها لجم جماح التضخم الحاصل بالعملة وقياس حجم التغيرات التي تطرأ على الواقع الاقتصادي بالإضافة الى تعزيز القدرة الشرائية للدينار.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ(المدى الاقتصادي) : ان ثبات سعر الدينار العراقي يعتبر وسيلة مهمة لاستهداف التضخم واحتوائه والتصدي له مبيناً انها احد منجزات السياسة النقدية في العراق.

واضاف صالح : ان السياسة النقدية تستند في

توقف صادرات النفط من

البصرة لسوء الأحوال الجوية

□ البصرة/ رويترز

قال مصدر ملاحى ان شدة الرياح أوقفت صادرات الخام من المرفأين البحريين

في محافظة البصرة بجنوب العراق امس الأحد.

ويُقلت "رويترز" عن مصدر طلب عدم نشر اسمه "توقفت الصادرات من مرفأى البصرة كلياً نتيجة شدة الرياح التي حالت دون وصول السفن للمرفأين". وقال المصدر ان الصادرات تدفقت بمعدل ٩١٢ الف برميل يوم السبت وبمعدل ٦٤٨ الف برميل يوم الجمعة انخفاضا من ١,٦٣ مليون برميل يوم الخميس.

والعراق عضو في أوبك وينتج حالياً نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا من النفط الخام ويقوم بتصدير نحو مليوني برميل، وتشكل واردات النفط ٩٥ في المئة من ميزانية الدولة.

مصادر: متوسط دخل الفرد بلغ أكثر من ٤ آلاف دولار

□ بغداد/ متابعة المدى

الاقتصادي

قال البنك المركزي العراقي ان متوسط دخل الفرد العراقي بلغ ٤ آلاف وخمسمئة دولار سنويا خلال العام الحالي. وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لووكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن "متوسط دخل الفرد العراقي ارتفع من ٤ آلاف دولار إلى ٤ آلاف وخمسمئة دولار خلال عام ٢٠١١".

وأضاف ان "البنك المركزي العراقي يخطط إلى رفع دخل الفرد العراقي ضمن موازنة عام ٢٠١٢ الى ٥ آلاف دولار بالمستوى الاقتصادي العام".

وتابع أن "شريحة الموظفين الأخرى فراها اقتصاديا اذ وصل مستوى دخل الفرد الاقتصادي إلى ٦ الاف دولار سنويا".

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها آلية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن بشكل منظم وتتمثل أهميتها

منه اسم (العبدلي)، والمنفذ الجوي في المحافظة هو مطار البصرة الدولي.

والمنافذ البحرية هي موانئ أم قصر وخور الزبير والمقل وأبو فلوس، وأقدمها ميناء المغقل القريب من مركز المدينة، والذي تم إنشاؤه من قبل القوات البريطانية في عام ١٩١٤، حيث كانت تستخدمه لأغراض عسكرية قبل أن تسلمه إلى السلطات العراقية عام ١٩٣٧. وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي أعلنت وزارة النقل في العام الماضي عن شطره من الناحية الإدارية إلى ميناءين أطلقت على الجديد اسم ميناء خور عبد الله، بينما شهد عام ١٩٨٩ إنجاز مشروع بناء ميناء خور الزبير، وهو من موانئ الجيل الثاني لانه يحتوي على أرصفة صناعية ومخازن لخامات الحديد والفوسفات وسماذ اليوريا.

وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس على الضفة الغربية لشط العرب ضمن قضاء أبي الخصيب، ويتميز بصغر مساحته وعدم قدرته على استيعاب البواخر الكبيرة بسبب تردى أعماق قناة شط العرب وكثرة القطع البحرية العارقة فيها.



تفتيش الحمولات في المنافذ الحدودية (أرشيف)

بواجهها التجار لأنهم يضطرون لشراؤها بأسعار مرتفعة".

ويذكر أن محافظة البصرة تضم سبعة منافذ حدودية تنقسم بواقع

منفذين بريين الأول منفذ الشالمجة مع إيران، والذي يقع ضمن الحدود الإدارية لقضاء شط العرب، والأخر منفذ سفوان مع الكويت، ويقع قرب مركز ناحية سفوان، نحو ٦٠ كم غرب مدينة البصرة، ويطلق الكويتيون على الجانب الكويتي

الماجدي: ان "هيئة الكمارك ليست وحدها صاحبة القرار في المنافذ الحدودية مع وجود جهات حكومية أخرى بعضها أمنية تحاول فرض سلطتها.

وأضاف: أن "التجار لا يعرفون أحياناً على وجه الدقة أية جهة يجب أن يتعاملوا لانجاز معاملاتهم"، مؤكداً أن المواطنين المستهلكين للبضائع المستوردة هم الذين يتحملون أعباء المشاكل التي

للتلف في ظل عدم توفر مخازن مبردة في كافة المنافذ"، مشيراً إلى أن "المنافذ الحدودية في المحافظة تعمل من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الخامسة عصراً في حين يفترض أن تعمل بواقع ٢٤ ساعة". الى ذلك أبدى تجار قلقهم من تعدد الجهات الحكومية التي تتحكم بحركة مرور البضائع عبر المنافذ الحدودية.

وقال التاجر محمد نور الدين

□ البصرة/ وكالات

ويدخلونها إلى العراق عبر منافذ إقليم كردستان ومنها تشحن إلى البصرة، والبعض منهم بضائعهم في ميناء العقبة الأردني ويدخلونها عبر منفذ طربيبيل في محافظة الأنبار وبعدها تنقل براً إلى البصرة".

وبين أن "المحافظة مقبلة على أزمة مؤكدين أن التعقيدات الإدارية التي تواجههم فيها ستدفع بالمزيد منهم لمقاطعتها وإخـال بضائعهم عبر منافذ في محافظات أخرى.

وقال رئيس غرفة تجارة البصرة

إياد راضي حسن لـ"السومرية نيوز"، إن "عشرات التجار ورجال الأعمال شاركوا في ندوة

اقتصادية عقدتها الغرفة بهدف تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها التجار في المنافذ الحدودية في المحافظة"، مبيناً أن "التجار يعانون كثيراً من تأخير بضائعهم في المنافذ قبيل السماح لهم بإدخالها".

واضاف حسن أن "الكثير من تجار البصرة اضطروا في الفترة الأخيرة إلى عدم إدخال بضائعهم عبر منافذ المحافظة تجنباً للمضايقات والتعقيدات الإدارية"، موضحاً أنهم "أصبحوا يفرغون بضائعهم في ميناء (بندر عباس) الإيراني ومن ثم ينقلوها براً